



الديمقراطية وإشكالياتها التطبيقية في العراق بعد 2003م

أ.د. أسعد كاظم شبيب

الباحث جبار عبد الأمير حميد

جامعة الكوفة / كلية العلوم السياسية

DOI: [https://doi.org/10.36322/jksc.176\(B\).19590](https://doi.org/10.36322/jksc.176(B).19590)

المستخلص:

يُعد موضوع الديمقراطية في العراق ، موضوعاً هاماً وحيوياً ، لما له من دور أساسي في الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية للمجتمع العراقي ، حيث شكل هذا المفهوم الحياة العامة والسياسية لكافة شرائح المجتمع العراقي ، وكان نقطة تحول في التاريخ السياسي العراقي ، بعد مرور عقود من الدكتاتورية والتي مارسها نظام حزب البعث بحق المواطنين العراقيين ، لذلك تُعتبر عملية التحول الديمقراطي في العراق عملية عصبية ومن كافة النواحي السياسية والإقتصادية والمجتمعية ، ورافقت تلك العملية إشكاليات عديدة لازالت راهنة ليومنا هذا ، وتنوعت تلك الإشكاليات حسب الظروف التي رافقت العملية السياسية من تحولات وتقاطعات وتأثيرات خارجية وداخلية ، وأعطتنا بالنتيجة ديمقراطية غير مكتملة الأركان ، والتي إنعكست بالنهاية على الحياة السياسية في العراق برمتها بشكل عام ، وعلى حياة المواطن العراقي البسيط بشكل خاص .

وإستخلص البحث الى نتائج متعددة ، وهي إشكاليات متعددة أصبحت عائقاً لتحقيق ديمقراطية حقيقية تُراعي مصلحة المواطن ، ومن تلك الإشكاليات هي نظام المحاصصة الحزبية والفئوية الناتجة عن التوافق السياسي ، وكذلك إستشراء الفساد الإداري والمالي الناجم عن إختفاء المعارضة البرلمانية والتي





يكون لها الدور الأكبر في عملية المراقبة للجهاز التنفيذي في العراق ، لذلك نسعى في هذا البحث للوقوف على تلك الإشكاليات والمحاولة لإيجاد الحلول الناجعة لها .

الكلمات المفتاحية : الديمقراطية ، العراق ، 2003

Democracy and its practical problems in Iraq after 2003 AD

Prof. Dr.Asaad Kadhom Shebeeb

Researcher Jabbar Abdul Ameer Hameed

University of Kufa / College of Political Science

Abstract

The issue of democracy in Iraq is an important and vital topic, because of its fundamental role in the political, social and economic life of Iraqi society, as this concept shaped the public and political life of all segments of Iraqi society, and it was a turning point in Iraqi political history, after decades of dictatorship, which he practiced The Baath Party regime is against the Iraqi citizens, so the process of democratic transformation in Iraq is considered a difficult process in all political, economic and societal aspects, and that process was accompanied by many problems that are still current to this day, and those problems varied according to the circumstances that accompanied the political process in terms of transformations, intersections, and external and internal influences, and gave us





As a result, an incomplete democracy, which ultimately affected the political life in Iraq in general, and the life of the simple Iraqi citizen in particular.

The research concluded with multiple results, which are multiple problems that have become an obstacle to achieving true democracy that takes into account the interest of the citizen, and among those problems is the partisan and factional quota system resulting from political consensus, as well as the widespread administrative and financial corruption resulting from the disappearance of the parliamentary opposition, which has the largest role in the monitoring process of the apparatus. Therefore, we seek in this research to identify these problems and try to find effective solutions to them.

Keywords: Democracy, Iraq, 2003

المقدمة:

تمتد جذور الديمقراطية في العراق إلى بداية الدولة العراقية الحديثة عام 1921 ، ولكن كثرة الانقلابات التي حدثت في العراق غاب فيها أي شكل من أشكال الديمقراطية ، وإنقضت تلك الحقبة الجديدة بدخول العراق منحاً جديداً مع الألفية الثالثة ، هذا التحول جرى بتدخل عسكري خارجي ، إذ لا نستطيع أن نقيسه كنمو طبيعي للديمقراطية ، لأن هناك إرادة خارجية فرضت القرار على العراقيين أنفسهم ، مع القناعة بان هناك إرادة وطنية داخلية تنشأ التحول الجديد تداخلت مع الإرادة الخارجية التي فرضت نفسها على





الواقع وهي مشوبة بالكثير من الإشكاليات ، لذلك سنبحث في هذه الدراسة تلك الإشكاليات التطبيقية للديمقراطية في محاور عدة .

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال أهمية موضوع الديمقراطية ، كونه موضوعاً يتداخل مع الحياة اليومية للمواطن ، فهي مثل ما تدخل في الجانب السياسي للبلد ، تدخل في الجانب الإقتصادي والمجتمعي وحتى الفكري للمجتمع بشكل عام ، خصوصاً إن المجتمع العراقي يمتاز بتعدد أديانه ومذاهبه وقومياته وأعرافه القبلية المختلفة .

أهداف البحث:

يهدف البحث الى وضع الإشكاليات للديمقراطية من الجانب العملي والواقعي في التجربة الديمقراطية العراقية بعد سنة 2003، لمحاولة إيجاد الحلول لتلك الإشكاليات .

إشكاليات البحث :

هناك العديد من الإشكاليات التطبيقية للديمقراطية في التجربة الديمقراطية العراقية بعد سنة 2003، ومن تلك الإشكاليات :

1-إشكالية الجانب السياسي : وتتمثل تلك الإشكالية في المضامين الدستورية أولاً ، وفي عملية التوافق السياسي ثانياً .

2-إشكالية المجاميع الإسلامية : وتتمثل تلك الإشكالية في تصارع القوى الإسلامية على بيان مدى شدة المظلومية من قبل النظام السابق (نظام البعث) ، وإستغلال تلك المظلومية في تصدر المشهد السياسي في العراق في إستغلال مشاعر الناس في العملية الإنتخابية .





3- إشكالية التدخل الخارجي : وتتمثل تلك الإشكالية في إن العراق أصبح بلداً يفتقد للسيادة الوطنية من خلال كثرة التدخلات الإقليمية والدولية ، مما إثر سلباً في عملية صنع القرار السياسي الوطني .

4- إشكالية الهوية الوطنية : وتتمثل تلك الإشكالية في غياب الهوية الوطنية ، وإستعلاء الهويات الفرعية (المذهبية والقومية والقبلية) .

فرضية البحث :

يسعى البحث للوصول الى تلك الإشكاليات والتي تعطينا نتيجة واحدة ، إلا وهي عدم التوافق بين الديمقراطية بمفهومها الغربي ، وبين التوجهات الإسلامية ، وبالتالي يجب الوقوف على تلك العقبات وبالتالي إزالتها عن طريق النخب الفكرية والثقافية لعلمنة المجتمع العراقي بفصل كل الولاءات الفرعية (الدينية والمذهبية والقومية والقبلية) وترسيخ مفهوم الهوية الوطنية مكانها لتحقيق أمثل للديمقراطية .

منهجية البحث :

تناولنا في بحثنا هذا المنهج التحليلي ، من خلال تحليل المعطيات والظروف والتوجهات السياسية والمجتمعية للوصول الى الإشكاليات التطبيقية للديمقراطية في العراق مابعد 2003 م.

الكلمات الإفتاحية :

الديمقراطية –الإشكاليات التطبيقية

هيكلية البحث :

تضمن هذا البحث مقدمة ومحورين ، المحور الأول المرحلة الإنتقالية في العراق من الدكتاتورية الى الديمقراطية ، والمحور الثاني العملية التطبيقية للديمقراطية في العراق بعد 2003. ومن ثم خاتمة ومصادر





المحور الأول : المرحلة الإنتقالية في العراق من الدكتاتورية الى الديمقراطية

تعاقبت الأنظمة السياسية المختلفة على العراق خلال تاريخه السياسي المعاصر ، حيث الإحتلال العثماني ، ومن ثم الإحتلال الإنكليزي ، والذي جاء بالنظام الملكي في العراق ، حتى نشوب ثورة 14 تموز من عام 1958م⁽¹⁾، حيث "بدأ الهجوم على قصر الرحاب في الساعة السادسة ، وبعد معركة قصيرة سيطر الثوار على القصر ، وقتل الملك فيصل الثاني وولي العهد عبد الإله وعدد من أفراد العائلة المالكة ، أما نوري السعيد ، فقد إستطاع الهرب من منزله في الصالحية ، لكن الجماهير سرعان ماتعرفت عليه فقتلته في اليوم التالي لهروبه"⁽²⁾ . وبذلك إنتهت مرحلة مهمة من مراحل التاريخ السياسي المعاصر للعراق ، وعملية تحول نظام الحكم من ملكي إلى جمهوري . حيث "خلقت التحولات الإجتماعية هوة شاسعة بين النظام الملكي المدعوم من الهيمنة البريطانية وبين القوى الجديدة في العراق ، ففي أواخر الخمسينيات أصبح شائناً طبيعياً النظر الى الملك والحكومة على إنهم خونة للعراق وعملاء للإنكليز ، يحرمون الشعب من التمتع بثروات بلاده البترولية ويخدمون الإستعمار"⁽³⁾ .

وبالتالي إشتهرت تلك الفترة ما بعد الحكم الملكي ، بزمين الإنقلابات العسكرية وعدم الإستقرار السياسي، حيث "تقول المستشرقة البريطانية فريا ستارك ، إن الإنقلاب فتح أبواب الجحيم لإطلاق روح التدمير والإرهاب في العراق ، لقد وقعت إنقلابات عسكرية في مصر وسوريا في الفترة نفسها، ولكن لاشئ يعادل مستوى العنف الذي حل على العراق"⁽⁴⁾ .

وبالنتيجة تسلط على العراقيين حكام وأحزاب عسكرية آخرها حزب البعث تحت قيادة صدام حسين. فقد "عمل صدام على عزل الضباط من أصحاب الهيبة والنفوذ في القوى المسلحة ، وخصوصاً حردان التكريتي وصالح مهدي عماش وأسس جيشاً موازياً للجيش الرسمي تحت إسم (الجيش الشعبي) الذي فاق





المليشيات النظامية السابقة عذة وعديداً ، ووضعه تحت رعايته الخاصة"(5) . كما عمد صدام حسين "إلى إلغاء خطوات الوحدة مع سوريا ممهداً بتطهير صفوف البعث والإدارات العامة والقوى المسلحة من المتحمسين للوحدة والمؤيدين للبكر ، فجرت المخابرات المئات الى السجون وطرد الآلاف من وظائفهم ، ووصلت حملة التطهير الى مستوى المهزلة إذ إنها طالت حتى أساتذة المدارس"(6) . وبذلك استطاع صدام حسين أن يفرض سيطرته من خلال أساليب العنف والإضطهاد حتى "قضى على الروح الأيدلوجية للحزب وبقي الاسم فقط لمن يوالي شخص صدام وأفراد أسرته أنسابه وكانت إنطلاقة الحاكم الفردي بكل ميزاتها ، فأصبح صدام الأب القائد الفارس المناضل الرفيق الأخ وإبن الشعب"(7) . ولكن بنفس الوقت فإن نظام البعث "قد نجح عبر تأمين النفط ليس في الحصول على مقومات بقائه في السلطة فقط ، بل في خلق بيئة رخاء للشعب العراقي عبر توسيع رقعة الخدمات الصحية والإجتماعية ، وإطلاق برامج التربية والتعليم على أوسع نطاق"(8) . بالتالي شجع تأمين النفط على الإزدهار الإقتصادي وكذلك توسيع الترسانة العسكرية العراقية ، والتي بدورها جعلت العراق قوياً من الناحية الإقتصادية والعسكرية ، ففي "العام 1980م بدا وكأن العراق قد ضمن مستقبلاً واعداً ، حيث تدفقت أموال النفط بإستمرار وبدأت تظهر نتائج المشاريع العمرانية والإقتصادية والتعليمية والصحية على السكان ، وبدا كأنه سائر في إتجاه مستويات الدول المتطورة ، ولكنه ارتكب أكبر غلطة منذ قيام دولة إسرائيل عام 1948 ، بغزوه إيران وإغراقه الشرق الأوسط في سلسلة حروب لم تنته منها حتى اليوم"(9) . حيث مرت سنين الحرب بين العراق وإيران بإستنزاف كل الطاقات الإقتصادية والبشرية من كلا الطرفين ، وكانت مساعي دولية كثيرة لوقف الحرب ، ولكن "كان لدخول أمريكا لجانب العراق الأثر المباشر على قرب نهاية الحرب ، ففي بداية العام 1988 ، بدأت القوات الأمريكية في الخليج مساعدة العراق على إستعادة شبه جزيرة الفاو التي كانت تحتلها





إيران" (10) . وبعد إنتهاء حرب الفاو إنتهت معها حرب الثمان سنوات بين العراق وإيران ، حيث "شغلت الحرب العراقية الإيرانية حيزاً طويلاً مدته ثمانية سنوات 1988-1980 وشملت البر والبحر والجو، تخللها معارك طاحنة على جبهات القتال الحدودية وإستنزاف للطاقت وقصف للمدن والمنشآت الإقتصادية والنفطية ، وتبادل الطرفان الإلتصارات والهزائم" (11) .

وبعد إنتهاء الحرب الإيرانية العراقية عمد "صدام حسين لتخفيف الأعباء المادية الى تسريح مئتي الف جندي كمقدمة لتسريح نصف مليون جندي خلال العام 1989، لكن الجنود المسرحين عادوا الى قراهم وبلداتهم وبدأو يثيرون الشغب بسبب الفقر والبطالة" (12) . حيث "بدأت ملامح المجاعة تظهر في الأفق بفعل عدم توفر المواد الغذائية ، وخشي من إنتقام المسرحين العاطلين عن العمل ، فزاد قوة أمنه ، وبدأ بتوضيف مئة ألف في قطاع التصنيع العسكري" (13) . وهذا ما إنعكس بشكل عام على الوضع الإقتصادي في العراق ، وهذا كله بسبب الديون الكبيرة التي تكبدها العراق بسبب الحرب ، وبدأ صدام حسين بتكثيف علاقاته بالدول الأخرى وخصوصاً بدول الجوار لمحو الديون المترتبة عليه ومن ضمن تلك الدول هي الكويت ، وكذلك محاولته مع الآخرين على رفع سعر النفط لإستعادة توازنه الإقتصادي ، وكذلك " أدى بناء القوة العسكرية الهائلة بعد الحرب الى تعزيز موقع صدام حسين بشكل كبير ، فإستخدم هذا الإلتصار على إيران ذريعة ليقدم نفسه زعيماً للعالم العربي للولوج الى إيران والشرق" (14) . وبعد عدة مشاكل نشبت بين العراق والكويت وتدخل العديد من الوساطات العربية والدولية لحلها ، وآخرها كان اللقاء بين صدام حسين والسفيرة الأمريكية في بغداد أبريل غلاسبي في 15 تموز 1990 ، حيث إشتكى صدام حسين من الكويت ، وأبدى وجهة نظره في ذلك ، وإستناداً لتعليمات الرئيس الأمريكي جورج بوش لتحسين العلاقات مع العراق ، أبدت السفيرة الأمريكية وجهة النظر الأمريكية بعدم التدخل في الصراعات العربية – العربية





، وبذلك إعتقد صدام حسين إنه أعطي الضوء الأخضر بإجتياح الكويت(15) . وبذلك فعلا تم ذلك في "2" آب في عام 1990م، وإستمر الإجتياح بين أربع الى ثمان ساعات فقط ، وصل خلالها الجيش العراقي الى العاصمة الكويت وإحتلها"(16) . ونتيجة لإصرار صدام حسين بعدم الإنسحاب من الكويت مع الكثير من الوساطات الدولية تم تشكيل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة من 28 دولة بينهما دول عربية مثل مصر ، حيث سميت العمليات العسكرية — (عاصفة الصحراء) ، وبدوره قام صدام حسين بتوجيه صواريخ سكود تجاه إسرائيل ، لتسفر تلك العمليات عن تحرير الكويت في 2 شباط من عام 1991(17) . وتوالى على العراق بعد ذلك مصاعب شتى تحملها الشعب العراقي، حيث "تعرض العراق بين المدة 1991-2003م الى حصار إقتصادي شديد الوطأة قادته الولايات المتحدة الأمريكية، التي عملت على معاقبة الشعب العراقي بحجة مكافحة صدام حسين"(18) . ومن خلال ما عاشه العراقيين من ويلات الحروب وويلات الحصار الإقتصادي هب الشعب العراقي بإنتفاضة شعبية عارمة شملت أغلب مدن ومحافظات العراق الجنوبية والوسطى وحتى الشمالية ، بدأت في البصرة في 11 تشرين الأول من عام 1991 ، وبتشجيع من القوات الأمريكية وذلك بإسقاط ملايين البيانات الورقية من الطائرات وعلى مساحات واسعة من المدن العراقية تحرظهم على الثورة ضد نظام صدام حسين ، حيث سقطت العديد من المدن والمحافظات في جنوب ووسط العراق بيد الثوار ، بعدها حيث قامت القوات الحكومية بقمع الإنتفاضة بشتى الوسائل من قصف بالطائرات والقصف العشوائي على المدن(19) ، "حيث قُتل في الأيام الأولى للهجوم الحكومي سبعة آلاف مواطن منهم 1400 في النجف فقط ، لكن كانت هذه البداية ، إذ ما إن عادت السيطرة للنظام حتى بدأت المجازر وعمليات القتل الجماعي"(20) . "وفي 3 نيسان عام 1991م أصدر مجلس الأمن القرار 687 الذي حدد سياسة نزع الأسلحة والعقاب الجماعي ضد العراق للعقد المقبل ، وبدء مرحلة





الحصار القاتل ، فقد دعا القرار الى إرسال فرق التفتيش لمنع العراق من تطوير أسلحة الدمار الشامل" (21) . وبذلك إستمر الشعب تحت وطأة الحكم الدكتاتوري لصدام حسين ، وتحت وطأة الحصار الأمريكي على الشعب ، بالمقابل إستمرار الإدارة الأمريكية بالضغط على حكومة صدام حسين بحجة أسلحة الدمار الشامل من خلال شن الحروب على نظام صدام حسين ، حتى عام 2003 وإعلان سقوط نظام البعث المتمثل برئيسه صدام حسين . وتحول بعدها العراق لمرحلة جديدة من تاريخ نظامه السياسي ، ألا وهي مرحلة نظام مابعد 2003 والتي سُميت ب (النظام الديمقراطي) ، وبدورنا سنتناول هذه المرحلة في المحور التالي لنستنتج الإشكاليات التطبيقية للديمقراطية في عراق ما بعد 2003 .

المحور الثاني : العملية التطبيقية للديمقراطية في العراق بعد 2003

تطرقنا في المحور السابق عن العراق وتاريخ نظامه السياسي في فترة حكم نظام البعث ، ورأينا كيف إن العراق قد عانى من أزمات عديدة في ضل دكتاتورية صدام حسين .

أما بعد سقوط بغداد عام 2003 على يد الأمريكان ، فإستبشر الشعب خيراً بالخلص من النظام البعثي الذي بقي جاثماً على صدور العراقيين لأكثر من ثلاثين عاماً ، والذي تخلله الظلم والإستبداد والحصار وقمع الحريات ، على الرغم من وجود بعض الإيجابيات لهذا النظام منها ورغم الحروب كان هناك بنى تحتية وإعمار وسيادة على أرض الوطن ، بالتالي فإن أغلب العراقيين إستبشروا خيراً بسقوط صدام حسين وإحلال نظام جديد مبني على الديمقراطية وحرية الإنسان العراقي ، حيث "بدأ الحكم الأمريكي المباشر بالجنرال المتقاعد جي غارنر الذي ترأس مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية ، وإستمر في السلطة لخمسة أسابيع من 2003-4-9 الى 2003-5-16 وكان يسعى إلى تشكيل حكومة عراقية مؤقتة ولكنه





فشل في مهمته ، وفي 16-5-2003 تم إستبدال الحاكم العسكري بحاكم مدني السفير بول بريمر الذي ترأس سلطة الائتلاف الموقته" (22) .

إذ "أعلن بول بريمر عن تأسيس مجلس الحكم الإنتقالي العراقي في 13-7-2003 الذي مثل أول مؤسسة تشريعية تنفيذية بعد تغير النظام السياسي في العراق" (23) . حيث إستمد مجلس الحكم شرعيته من "الفقرة التاسعة من القرار (1483) الصادر عن مجلس الأمن الدولي في 22-5-2003 والذي ينص (قيام شعب العراق ، بمساعدة السلطة وبالعامل مع الممثل الخاص للأمم المتحدة بتكوين إدارة عراقية مؤقتة بوصفها إدارة إنتقالية يُسيرها العراقيون ، إلى أن يُنشئ شعب العراق حكومة ممثلة له معترفاً بها دولياً تتولى مسؤوليات السلطة)" (24) . ومع صدور القرار (1483) وجدت الإدارة الأمريكية بأن عليها إنشاء إدارة عراقية مؤقتة بسرعة لتظهر للعراقيين بأن سلطة الائتلاف جادة بشأن الإصلاح السياسي ومنح العراقيين مسؤولية مبكرة عن حكم أنفسهم ، ولكن يجب أن تكون الإدارة العراقية المؤقتة ممثلة لكافة العراقيين . وفعلًا تم تأسيس مجلس الحكم، وذلك بإعلان بول بريمر عن "تشكيل مجلس الحكم العراقي في 13-7-2003" (25) .

وقد بُني هذا المجلس على أساس الديمقراطية التوافقية ، حيث جاء في النظام الداخلي للمجلس، إنه ينتخب رئيس من بين الأعضاء البالغ عددهم 25، وأن تكون رئاسة هذا المجلس دورية شهرية وحسب الأحرف الهجائية لأسماء أعضائه ، حيث تكون المجلس من 13 عضواً من الشيعة ، و 5 أعضاء من السنة ، و 5 أعضاء من الكرد ، وعضوين من الأقليات واحد تركماني وآخر آشوري (26) . وهذه إحدى الإشكاليات التطبيقية للديمقراطية في العراق ، حيث بُنيت على أساس توافقي وليس على أساس الكفاءة والإختصاص . حيث عد مجلس الحكم البداية الفعلية للعملية الديمقراطية التوافقية ، من خلال التمثيل النسبي لكل الطوائف





والقوميات والأديان والقوى السياسية العراقية ، حيث "استمر العمل إبتدائاً من حكومة الدكتور أيداعلاوي المؤقتة في 1-1-2004 ، مروراً بحكومة الدكتور إبراهيم الجعفري الإنتقالية في 28-4-2005 ثم أعقبها الحكومة التوافقية برئاسة السيد نوري المالكي في 20-5-2006 ، ثم الحكومة الوطنية التوافقية الثانية التي تشكلت بعد الإنتخابات البرلمانية لعام 2010" (27) .

لقد رافق التجربة الديمقراطية من قبل النخب السياسية العراقية الكثير من الغموض بين النظرية والتطبيق، حيث كانت ممارسة جديدة في الحياة السياسية وعلى كافة الصعد ، سواءاً كانت إقتصادية أو إجتماعية أو ثقافية . فبعد انتخابات 2005 تشكلت الحكومة العراقية وفقاً للديمقراطية التوافقية ، والتي في ظلها لم يكن بمقدور أي كتلة سياسية الأفراد بالحكم وتهميش الكتل الأخرى مهما كان الطرف المنتصر إنتخابياً ، ومن ثم لم تستطع أي من الأطراف الفائزة تشكيل الحكومة ، بسبب إعتقاد المحاصصة الطائفية أساساً في العملية السياسية ، بالرغم من إمتلاك العراق شروط الأغلبية البرلمانية ، إلا أن التوافق السياسي طغى على الإستحقاق الإنتخابي ، وهذه إحدى الإشكاليات التي واجهها العراق بعد التحول الذي جرى عام 2003 . وهذا ما أكده الكثير من الساسة العراقيين ، حيث صرح رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي "الديمقراطية التوافقية احد أسباب مشاكل العراق وعقبة أمام بناء الدولة ، وإن النظام الرئاسي أفضل من النظام البرلماني إذا كان وفق الإستحقاق الإنتخابي ، وأويد مبدأ الديمقراطية الذي يمنح الأكثرية الإنتخابية حق تشكيل الحكومة" (28)، و من جانب آخر قال الرئيس العراقي السابق جلال طالباني "إن الديمقراطية التوافقية في العراق ما تزال مطلوبة ، وإن ترسيخ التوافق الوطني وسيلة ناجحة لتوحيد الصفوف للأطراف المتنوعة في البلاد ، فالعراق لا يُحكم بالأغلبية ، والواقع ما يزال يتطلب التوافق" (29) . وفي تصريح لرئيس البرلمان العراقي السابق أسامة النجيفي جاء فيه: "التوافق السياسي عطل تشريع الكثير من القوانين





المهمة، وهناك ضرورة الإلتزام بالدستور لحل الإشكاليات السياسية⁽³⁰⁾، وفي رأي آخر من خلال مؤتمر صحفي مشترك أكد مسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان: "إن الدستور والشراكة الحقيقية وإتفاقية أربيل أصبحت ضرورة حتمية لحل كافة الأزمات والمضي في بناء الدولة"⁽³¹⁾، وحسب تلك التصريحات السابقة الذكر، يتضح إن بعض الساسة العراقيين يجعلون من التوافق السياسي هو حل للعديد من الأزمات السياسية والوضع الذي مر به العراق بعد 2003. على العكس من البعض الآخر يرى التوافق السياسي هو إشكالية كبيرة تعصف بالعراق.

الخاتمة :

من خلال مما سبق في هذا البحث، نستطيع أن نستخرج بعض النتائج والتوصيات، وهي كالاتي :

أولاً: النتائج

- 1-العراق بلد متعدد الطوائف والقوميات، لذلك ستكون عملية تطبيق الديمقراطية في العراق أمراً ليس سهلاً، وذلك لإختلاف التوجهات السياسية والمذهبية، وتحتاج تلك العملية فترة زمنية طويلة لترسيخ ذلك المفهوم في المجتمع العراقي.
- 2-عملية الإنتقال السياسي من الدكتاتورية الى الديمقراطية وإرادة خارجية، عملية معقدة كونها تخضع لإرادات دولية متعددة.
- 3-إخفاء القرار السياسي الوطني العراقي، وذلك بسبب طبيعة المجتمع العراقي أولاً، وبسبب التعددية الحزبية والصراع فيما بينها على السلطة.
- 4-تعدد الولائات الدولية والمذهبية والقومية، جعلت من الديمقراطية في العراق ديمقراطية هشة لاتحقق طموح المواطن العراقي.





- 5- عملية دمج الدين بالسياسة ، عملية تُفقد روح الديمقراطية ، وذلك بسبب إستعلاء المفاهيم والتشريعات الدينية، على المفاهيم الديمقراطية ومنها الحرية السياسية والحريات الفردية .
- 6- بناء النظام الديمقراطي على التوافق السياسي ، أنتج لنا المحاصصة الحزبية والفئوية ، وإستئثار الفساد السياسي والإداري والمالي .

ثانياً : التوصيات

- 1- دعم منظمات المجتمع المدني من خلال المفكرين العراقيين الذين يتبنون العلمانية والعقلانية والحدثة ، من خلال الندوات والدراسات والبحوث ، لترسيخ تلك المفاهيم في عقلية المجتمع العراقي.
- 2- بناء المجتمع العراقي بعيداً عن التطرف الديني والسياسي والقبلي ، وإعتماد الهوية الوطنية العراقية كمعيار أساسي للنهوض بالبلد وتحقيق الديمقراطية الحقيقية .
- 3- إعتماد الأغلبية السياسية بدلاً من التوافق السياسي ، من خلال حكومة الأغلبية تقابلها معارضة نيابية لمراقبة الجهة التنفيذية .
- 4- بناء العلاقات الدولية والإقليمية على أساس المصلحة العامة للعراق وليس على أساس الولاء الديني أو المذهبي أو القبلي .
- الهوامش:

- (1)- أنظر: جعفر عباس حميدي و إبراهيم خليل أحمد، تاريخ العراق المعاصر، العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، كلية التربية، 2019، ص50-58.
- (2)- المصدر نفسه، ص200.
- (3)- كمال أديب، موجز تاريخ العراق، بيروت، دار الفارابي، 2019، ص61.
- (4)- المصدر نفسه، ص64.





- (5)-المصدر نفسه، ص118.
- (6)-المصدر نفسه، ص124.
- (7)-المصدر نفسه، ص127.
- (8)-المصدر نفسه، ص140.
- (9) -Thabit Abdullah،Saddam's eight-year war،Dictatarship،Imperialism and Chaas:Iraq Since 1989،Zed Books،London 2006،pp38-42.
- (10)-كمال أديب، موجز تاريخ العراق، مصدر سبق ذكره، ص168..
- (11) -محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، بيروت، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط2015، 1، ص356.
- (12) -المصدر نفسه، ص372.
- (13)-المصدر نفسه .
- (14)-المصدر نفسه، ص373.
- (15)-أنظر:المصدر نفسه، ص379-380.
- (16) المصدر نفسه، ص383.
- (17)-أنظر:المصدر نفسه، ص391 .
- (18) -المصدر نفسه، ص392.
- (19)-أنظر: كمال أديب، موجز تاريخ العراق، مصدر سبق ذكره، ص239-241.
- (20)-المصدر نفسه، ص241.
- (21)-المصدر نفسه، ص243.
- (22)-بول بريمر، عام قضيته في العراق من أجل بناء غد مرجو، ترجمة: عمر أيوبي، بيروت، دار الكتب العربية، 2006، ص37.
- (23)-رياض عزيز هادي، البرلمان في العراق: دراسة الواقع والتأملات في المستقبل، بغداد، 2005، ص10.
- (24)-الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، شبكة المعلومات الدولية:
- ods.un.org/access.nef/Get?open.agent&ds=s/res/1483(2003)&lang http:// daccess- =A
- (25)-سعد جواد قنديل، دليل الانتخابات، بغداد، 2005، ص5.
- (26)-أنظر: جعفر عتريسي، العراق في قلب الإعصار: سقوط بغداد والتحويلات الكبرى أول معالم الشرق الأوسط، لبنان، دار المحجة البيضاء، 2004، ص252.





- (27)- عبد الجبار الشبوط، الحكومة الدائمة، جريدة الصباح، العدد 839، بغداد، في 21-5-2006.
- (28)- نقلاً عن: وحيد أنعام غلام الكاكائي، جغرافية الإنتخابات البرلمانية في محافظة ديالى 2005-2010: دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ديالى-كلية التربية للعموم الإنسانية، بعقوبة، 2011، ص 49.
- (29) -قناة الرشيد الفضائية في 26-3-2012.
- (30) -صحيفة الصباح، بغداد، في 27-3-2012.
- (31) -نقلاً عن: وحيد أنعام غلام الكاكائي، جغرافية الإنتخابات البرلمانية في محافظة ديالى 2005-2010 مصدر سبق ذكره.

المصادر:

- 1- جعفر عباس حميدي و إبراهيم خليل أحمد، تاريخ العراق المعاصر، العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، كلية التربية، 2019م .
- 2- رياض عزيز هادي، البرلمان في العراق: دراسة الواقع والتأملات في المستقبل، بغداد، 2005م.
- 3- كمال أديب، موجز تاريخ العراق، بيروت، دار الفارابي، 2019م.
- 4- محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، بيروت، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2015.
- 5- سعد جواد قنديل، دليل الإنتخابات، بغداد، 2005م.
- 6- بول بريمر، عام قضيته في العراق من أجل بناء غد مرجو، ترجمة: عمر أيوبي، بيروت، دار الكتب العربية، 2006م.
- 7- وحيد أنعام غلام الكاكائي، جغرافية الإنتخابات البرلمانية في محافظة ديالى 2005-2010: دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ديالى-كلية التربية للعموم الإنسانية، بعقوبة، 2011م.





- 8- عبد الجبار الشبوط، الحكومة الدائمة، جريدة الصباح، العدد 839، بغداد، في 21-5-2006م.
- 9- صحيفة الصباح، بغداد، في 27-3-2012.
- 10- قناة الرشيد الفضائية في 26-3-2012.
- 11- Imperialism، Dictatorship، Saddam's eight-year war، Thabit Abdullah
London 2006، Zed Books، and Chaos: Iraq Since 1989
- 12- الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، شبكة المعلومات الدولية:
ods.un.org/access.nsf/Get?open.agent&ds=s/res/1483(2003)&lang http://
daccess- =A

